African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 1, January - March 2025
Page No: 120-130
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

التحديات التي تواجه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا

د. صلاح علي غرير الصوط *
الهيئة الليبية للبحث العلمي، فرع سبها، ليبيا

The Challenges Facing the Implementation of Islamic Sharia Provisions Related to Human Rights in Libya

Salah Ali Gorair Alsout *
Libyan Authority for Scientific Research, Sabha, Libya

*Corresponding author salahgrair@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-11-27 **تاريخ القبول:** 2025-01-18 **تاريخ النشر:** 2025-01-22

الملخص
تهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا، ونسعى لتحليل أهم المعوقات التي تعرقل هذا التطبيق. كما سنناقش السبل الكفيلة للتغلب على هذه التحديات بما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية والظروف الراهنة في ليبيا، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على استعراض الدراسات، والمقالات، والبحوث المنشورة، إضافة إلى اتفاقيات حقوق الإنسان المتعلقة بموضوع البحث وكذلك المنهج الاستنباطي، من خلال استنباط النتائج العامة للدراسة بالاعتماد على الأحكام والآراء المستمدة من الشريعة الإسلامية، وآراء فقهاء القانون والحقوقيين المهتمين بحقوق الإنسان. وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها: يُعد الدين الإسلامي رائدًا في حماية حقوق الإنسان منذ بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، حيث أكدت الشريعة الإسلامية، من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية، على ضرورة صون حقوق الإنسان وحمايتها بشكل مفصل وشامل. وأن من أبرز التحديات التي تعيق تطبيق حقوق الإنسان في ليبيا التحديات القانونية، السياسية، الأمنية، والاجتماعية، خاصة في ظل الأوضاع التي أعقبت الثورة. فقد أدى عدم الاستقرار المستمر، وعدم انتهاء المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى الانقسام السياسي المتواصل، إلى تفاقم هذه التحديات وتأثيرها على حماية حقوق الإنسان في البلاد. وتوصي الدراسة بإصدار قوانين أكثر صرامة لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز دور الهيئات القضائية في تنفيذ هذه القوانين والاتفاقيات ذات الصلة، بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات الدينية والاجتماعية في نشر الوعي المجتمعي بأهمية حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: حقوق الانسان، الشريعة الإسلامية، التحديات.

Aabstract
This study aims to shed light on the challenges facing the application of Islamic Sharia provisions related to human rights in Libya. It seeks to analyze the main obstacles hindering this application. It also discusses viable solutions to overcome these challenges in alignment with Islamic Sharia provisions and the current circumstances in Libya. To achieve its objectives, the researcher employed the inductive methodology, which involves reviewing the

literature and the human rights agreements relevant to the subject of the research. The deductive methodology was also used to derive the general conclusions of the study based on Islamic Sharia rulings, as well as the opinions of legal scholars and human rights experts. The study reached several conclusions, the most important of which is that Islam has been a pioneer in protecting human rights since the mission of Prophet Muhammad (peace be upon him). Islamic Sharia, through the Quran and the Sunnah, has emphasized the necessity of safeguarding and protecting human rights comprehensively and in detail. Among the most significant challenges hindering the application of human rights in Libya are legal, political, security, and social challenges, particularly in the aftermath of the revolution. Continuous instability, the unfinished transitional phase, and ongoing political division have exacerbated these challenges and their impact on human rights protection in the country. The study recommends enacting stricter laws to ensure the protection of human rights, enhancing the role of judicial bodies in enforcing these laws and relevant agreements. Moreover, it calls for activating the role of religious and social institutions in raising societal awareness of the importance of human rights.

Keywords: Human Rights, Islamic Sharia, Challenges**.**

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام علي أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن اتبعه بالهدى إلي يوم الدين، جاء سيدنا محمد ليخرج الناس من الظلمات إلى النور من ظلمات الجاهلية والاستبداد إلي نور العدل والمساواة بين الناس أجمع، الدين الإسلامي يحث علي أسس حقوق الانسان، فجاء الإسلام يدعو إلي الإيمان بالله تعالى حيث يُعد الإيمان بالله تعالى أساس حقوق الإنسان في الإسلام، فالإنسان خُلق في أحسن تقويم وكرمه الله تعالى على سائر المخلوقات، وجب احترام كرامته وحقوقه كما أن المساواة بين جميع البشر في الكرامة والحقوق، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أسس الدين الحنيف، وكذلك العدل وأنصاف البشرية دون تمييز، كما حث الدين الاسلامي على الشورى في جميع الأمور ويحق للجميع المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر علي حياتهم دون تمييز، فالدين الإسلامي أكد على كرامة الإنسان وحرمة جسده ودمائه وعقله وماله، ولذلك لا يجوز الاعتداء على أي من هذه الحقوق دون مبرر شرعي، وهذا إن دل علي شيء إنما يدل على مبدأ الدين الإسلامي في مراعاة كافة الحقوق الإنسانية للبشرية.

مشكلة البحث

تعد قضية تطبيق حقوق الإنسان من التحديات القديمة والحديثة التي تواجه مختلف المجتمعات. وفي المجتمعات الإسلامية، يُعتبر الحفاظ على تطبيق حقوق الإنسان أمرًا بالغ الأهمية، كونه مبدأً أساسيًا مستمدًا من أحكام الشريعة الإسلامية، التي تولي عناية خاصة لحماية حقوق الإنسان في جميع جوانبها.

ومع ذلك، تشير التقارير الدولية والمحلية إلى وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض الدول الإسلامية، مما يعكس قصورًا في الالتزام بتطبيق الأحكام التي أقرها الإسلام لضمان هذه الحقوق.

وفي هذا البحث، سنسلط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا، ونسعى لتحليل أهم المعوقات التي تعرقل هذا التطبيق. كما سنناقش السبل الكفيلة للتغلب على هذه التحديات بما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية والظروف الراهنة في ليبيا.

أسئلة البحث:

س 1- ما مفهوم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي؟

س 2- ما التحديات والعوامل التي تواجه وتعيق تطبيق حقوق الإنسان في ليبيا؟

س 3- كيفية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا؟

أهداف البحث:

1- التعرف على مفهوم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.
2- تحديد التحديات والعوامل التي تواجه وتعيق تطبيق حقوق الانسان في ليبيا.
3- كيفية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا.

منهجية البحث:

سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على استعراض الدراسات، والمقالات، والبحوث المنشورة، إضافة إلى اتفاقيات حقوق الإنسان المتعلقة بموضوع البحث، وآراء الفقهاء وفقهاء القانون المدني الليبي، والحقوقيين المتخصصين في حقوق الإنسان، بهدف التغلب على التحديات التي تواجه تطبيق حقوق الإنسان.

كما سيستخدم الباحث المنهج الاستنباطي، من خلال استنباط النتائج العامة للدراسة بالاعتماد على الأحكام والآراء المستمدة من الشريعة الإسلامية، وآراء فقهاء القانون والحقوقيين المهتمين بحقوق الإنسان، للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة.

أهمية البحث:

1. تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لفهم الواقع الحالي لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا.
2. تُساعد في تحديد التحديات الرئيسة التي تعيق تطبيق هذه الأحكام بشكل فعّال.
3. تُقدم توصيات علمية للتغلب على هذه التحديات وتعزيز احترام حقوق الإنسان في ليبيا.

تقسيمات البحث:

المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان ومبادي حقوق الانسان في الإسلام وحقوق ووجبات الانسان في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

أولاً: تعريف بحقوق الإنسان في اللغة والاصطلاح.
ثانياً: مبادئ حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.
ثالثاً: حقوق وواجبات الانسان في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعية.

المبحث الثاني: التحديات تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان ودور المؤسسات الدينية والقانونية والاجتماعية في تعزيز حقوق الانسان في ليبيا وأهم المعاهدات الدولية والإقليمية التي تعتبر ليبيا طرفا فيها.

أولاً: التحديات تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان.
ثانياً: دور المؤسسات الدينية والقانونية والاجتماعية في تعزيز حقوق الانسان في ليبيا.
ثالثاً: أهم المعاهدات الدولية والإقليمية التي تعتبر ليبيا طرفا فيها.

المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان ومبادي حقوق الانسان في الإسلام وحقوق ووجبات الانسان في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

أولاً: تعريف بحقوق الإنسان في اللغة والاصطلاح وفي القانون.

أ. تعريف الحقوق الانسان لغةً

يعتبر مصطلح حقوق الانسان مصطلح مركب حيث يحتاج الي فصل لمعرفة تعريفة لغة فسوف نعرف كلمة الحق أولا **الحق** :هو "النصيب الواجب، والثابت الذي لا يسوغ إنكاره ."يُقال :**حَقَّ الشيءُ يَحِقُّ حَقًّا وحُقُوقًا**، أي ثبت وصحَّ. و**الحق** ضد الباطل، وهو ما يُطابق الواقع أو يكون ثابتًا[1].

1 - لسان العرب، الامام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري الجزء الرابع ط الرابعة 2004 مادة الحق ص 120 دار النشر: دار المعارف

الحقوق :جمع حق، وهو لغة :الثابت الذي لا يقبل النفي، والوجود المطلق الذي لا يقبل الفناء، لهذا كان الحق من أسماء الباري عز وجل {وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ} (النور:25)[2]
وأنزل كتابه بالحق {نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ}[3] (آل عمران: 3).
ووعده الحق} {:إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ}[4] (يونس: 55)
وقوله الحق} {قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ}[5] (الأنعام 73)
وهو سبحانه وتعالى يحق الحق} :{لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ}[6] (الأنفال: 8) أي يجعله ظاهرًا، ويهدي إلى الحق} :{يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ}[7] (الأحقاف 30)
والحق هو أعلى قيمة في سلم القيم فبه قامت السماوات والأرض :{وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ}[8] (الحجر:85) ، فبالحق ينتظم العدل والخير والجمال والشرف[9].

ب. تعريف حقوق الانسان في الفقه الإسلامي

الحق اسم من أسماء الله الحسنى والفقه الإسلامي أتى لإحقاق الحق، وإبطال الباطل، فإن الحق فيه هو أساس كل شيء، وقد عرف فقهاء الفقه الإسلامي الحق بأنه (كل ما هو ثابت ثبوتا شرعيا بحكم الشرع وأقره، وكان له بسبب ذلك حمايته).[10]

ج. تعريف حقوق الانسان في القانون

تُعرَّف بأنها "الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل فرد بحكم كونه إنسانًا، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية، وتُعتبر حقوقًا غير قابلة للتصرف ولا تُمنح من قبل الحكومات، بل تُعترف بها وتُحترم كجزء من الكرامة الإنسانية."[11]

ثانياً: مبادي حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.

لقد جاء الدين الإسلام الحنيف على مبدأ الفطرة الإنسانية السليمة وصحيحة هيا المحافظة على الكليات الخمس الدين والنفس والعرض والمال والنسل حيث أن جميع حقوق الانسان في المواثيق الدولية لا تخرج في مضمنها الصحيح وسليم من هذه الكليات الخمس
ففي حق الحياة والكرامة قال تعالي{ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا} سورة الاسراء الآية (70)[12] حيث تدل الآية الكريمة على تكريم الانسان بغض النظر عن لونه وعرقه وجنسه كم يكفل الإسلام المحافظة على الكرامة الانسان من المساس بها وتعدي عليها.
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم -: " كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ " رواه مسلم (2564) [13]

أ. العدالة والمساواة

تتمثل العدالة والمساواة من أهم الأركان التي تبنها الدين الإسلامي وحث عليها بشكل دائما لما فيها من حافظ للناس علي حياة التعايش بين الناس وقال تعالي} إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} سورة النحل الآية (90).

---

2 - كتاب مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التشريع الجنائي الإسلامي وحقوق الإنسان - المكتبة الشاملة.
3 - سورة ال عمران الآية (3).
4 - سورة يونس الآية (55).
5 - سورة الانعام الآية (73).
6 - سورة الانفال الآية (8).
7 - سورة الاحقاف الآية (30).
8 - سورة الحجر الآية (85).
9 - مجلة مجمع الفقه الإسلامي مجموعه مؤلفين - كتاب مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التشريع الجنائي الإسلامي وحقوق الإنسان - المكتبة الشاملة جزء 13 لسنة ص264
10 - محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القران مؤسسة العالمي للمطبوعات، بيروت، ج 10، 1997، ص 51.
سنة النشر:2019، ص 45. د. محمد نور فرحات الجزء الأول الطبعة الثانية دار النشر النهضة العربية11-
12 - سورة الاسراء الآية (70)
13 - الراوي أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي - رضي الله عنه، كتاب الجامع الصحيح للسنن والمسانيد - رواه مسلم (2564) – ص165 المكتبة الشاملة الحديث صحيح.

فالآية الكـريمة تحث علي العدل والمـساوة بين جميع الناس ما يضمن حياة كريمة لجميع فئات المـجتمع الواحد هذا من أهم مبادي الإسلام الحنيف.
وفي حديث جابرُ بنُ عبدِ اللهِ رضِيَ اللهُ عنه أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ خَطَبَ أصحابَه في حَجَّةِ الْوَداعِ في أوْسَطِ أيَّامِ التَّشْريق "يا أيُّها الناسُ إنَّ ربَّكمْ واحِدٌ ألا لا فضلَ لِعربِيٍّ على عجَمِيٍّ ولا لِعجَمِيٍّ على عربيٍّ ولا لأحمرَ على أسْودَ ولا لأسودَ على أحمرَ إلَّا بالتَّقوَى إنَّ أكرَمكمْ عند اللهِ أتْقاكُمْ"[14]
فهذا الحديث يحث على أن الناس على عدم التفرقة والتمييز العنصري بين الناس وعلي احترم الناس لبعضها البعض وهذي هيا الفطرة السليمة التي خلق الانسان بها وهذا ما يأمرا بيه الدين الحنيف.

ب. حرية الاعتقاد

حرص الدين الإسلام علي احترام كافة التشريعات السماوية والأديان السابقة للدين الإسلامي ولم يجبر ولم يكره أحد علي تخلي عن دينه وأن يسلم حيث قال تعالي { لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِ}[15]
فهذه الآية الجليلة صريحة علي عدم أكره أحد اعتناق الإسلام كما أوصى النبي محمد صلي الله وعليه وسلم عندما أرسل معاذ بن جبل الي اليمن عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن:"إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله. فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة..."[16]صحيح البخاري: حديث رقم (1395)

ج. حقوق المرأة

كفل الدين الحنيف للمرأة حقوق تليق بها للمحافظة عليها وفقا للفطرة الطبيعة التي خلقة بها مناصفة كالرجال من حق التعليم والعمل والمساوة والعدل وكذلك حقها في الإرث قال تعالي} لِذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ{ [17](سورة النساء الآية 11 وحقها في اختيار الزوج دون اجبار من أحد قال صلي الله غليه وسلم قال النبي ﷺ: "لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا البكر حتى تستأذن" [18] وغيرها من الحقوق التي ضمنها الدين الحنيف للمرأة في الكتاب والسنه النبوية.
كما كفل الدين الإسلامي حق العمل والكسب بطرق الشرعية والمال الحلال {إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُون}[19] الآية (10) فهذه الآية تدل على العمل السعي في طلب الرزق والمال بما لا يخالف الدين الإسلامي وتعاليم الدين الحنيف. قال النبي ﷺ:
"ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده"[20]
وكل ما تقدم سالف الذكر من آيات وأحاديث عن الحقوق التي ضمنها الإسلام إلي الانسان يعتبر جزاء بسيط بينه الباحث من هذه الحقوق التي سيركز عليها في باقي الورقة.

ثالثاً: حقوق وواجبات الانسان في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعية.

أ. حقوق وواجبات الانسان في الشريعة الإسلامية

يُقر الإسلام مجموعة من المبادئ الراسخة المتعلقة بحقوق الإنسان وواجباته، والتي تنسجم مع الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها. كما تؤكد هذه المبادئ جوهر الدين الإسلامي الحنيف، وهي:
1_ استخلاف الإنسان في الأرض:
الإنسان مُكلَّف من قِبل الله تعالى بعمارة الأرض وتحقيق الغاية من خلقه وفق منهج الله.
2_ تسخير البيئة والمخلوقات:

---

14 - الراوي جابر بن عبد الله المحدث الألباني، المصد غاية المرام ص 313 التخريج: أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء) (100/3)، والبيهقي في (شعب الإيمان) (5137). الحديث صحيح
15 - سورة البقرة رقم الآية 256
16- الراوي ابن عباس رضي الله، كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء. اخرجه صحيح البخاري: حديث رقم 1395 المكتبة الشاملة حديث صحيح.
17 - سورة النساء الآية (11).
18 - الراوي: أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي المحدث: البخاري المصدر: صحيح البخاري الصفحة أو الرقم: 6970 حكم المحدث: صحيح.
19- سورة الجمعة الآية (10)
20 - الراوي: المقدام بن معدي كرب المحدث: الألباني المصدر: صحيح الجامع الصفحة أو الرقم: 5546 حكم المحدث: صحيح التخريج: أخرجه البخاري (2072).

وضع الله البيئة وسائر المخلوقات في خدمة الإنسان ليتمكن من أداء مهمته كخليفة في الأرض.
3_إقامة العدل والأمن:
يعد تحقيق العدل ونشر الأمن والاستقرار في العالم الهدف الأسمى للإسلام ورسالة الإنسان في الحياة.
4_حرية الإرادة والاختيار:
يمتلك الإنسان حرية اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحه، بشرط أن تكون متوافقة مع القيم والمبادئ الإسلامية العامة.
5_تكريم الإنسان:
الإسلام يكرم الإنسان لذاته بغض النظر عن انتمائه القومي أو العرقي أو الجنس أو الدين أو اللون، وهو مبدأ أساسي يضمن المساواة والعدل بين البشر.[21]

ب. حقوق وواجبات الانسان في القوانين الوضعية

1_ الحقوق المدنية والسياسية

- **الحقوق المدنية**: وهي الحقوق التي تقرر للفرد او تمكنه من القيام بأعمال معينه يستفيد منها، هي تكون للفرد كونه أنسان دون تفرقه باعتبارات الجنس أو الدين أو المكانة الاجتماعية أو العرقية، تكون على حماية القيم المشتركة للحياة الإنسانية، سواء على الجانب سلامة البدن أو الحرية التنقل والاختيار، أو في جانبها النفسي مثل حرية الفكر والاعتقاد والتعبير، ومن أهم خصائصها أنه لا يجوز التصرف فيها ولا الحجز عليها ولا تورث كما أنها لا تسقط بالتقادم أو بالترك وعدم الاستعمال، كما أن الاعتداء عليها ينشئ حقا ماليا لصاحبها عبر التعويض وجبر الضرر.
كما أن القانون كفلها بالتمتع بها ووجوب احترامها من جميع الافراد، كذلك على السلطة العامة في الدولة وضع التشريعات اللازمة التي تجرم الاعتداء عليها، بالإضافة الي المسؤولية الدولية والتي تكفل الحماية لهذه الحقوق.
- **الحقوق السياسية:** وتثبت للفرد بوصفه عضوا في جماعة سياسية معينة، وبالتالي فهي تخص الوطنين دون الأجانب، وتشترك مع الحقوق المدنية في عديد الخصائص، الانها تتميز عنها في أنها لا تشبع مصلحة خاصة للفرد، بل تحقيق مصلحة عليا للوطن بالتعاون مع الاخرين، والميزة الأخرى أنها ترقي لتصبح واجب، من أبرز هذه الحقوق المشاركة في إدارة المجتمع والحق في التجمع السلمي.

2_ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

ويطلق عليه الجيل الثاني من الحقوق، وتتمثل في حق العمل والتعليم والمستوي اللائق من المعيشة، والرعاية الصحية والامن، والحق في السكن، والحماية من الرق والعبودية.
وعلي الرغم من فصل هذه الحقوق المدنية والسياسية الانها متداخلة معها، ويكفي للتدليل على ذلك الاطلاع على العهدين الدوليين الخاصين بهذه الحقوق، الا أن الاختلاق يكمن في أن حقوق الجيل الأول المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية ترتب علي الدولة التزامات سلبية، أي تكف الدولة يدها، بينما تفرض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية علي الدولة التزامات إيجابية كتوفير المرافق العامة أو الرعاية الصحية مثلا.

3_ الحقوق البيئية والتنموية:

وتسمي هذه الحقوق الجيل الثالث، وتشمل حق الانسان في العيش بيئة نظيفة، والحق في الحصول على المعلومات والحق في التنمية، والحق في السلم والعيش بأمان.
وجميع هذه الحقوق اوجدتها طبيعة العصر، حيث زيادة معدلات التلوث وتزايد النزاعات الداخلية والدولية، الامر الذي بات يهدد السلم والامن الإنساني. كما يمكن أن تلحق بهذه الطائفة مجموعة اخري من الحقوق لا تنفصل عنها كثيرا ومنها حقوق الأقليات والمهاجرين والأجانب وحقوق السكان الأصليين، والحق في تقرير المصير، وحقوق السكان في ظل الاحتلام، والتي يصنفها البعض تحت الحقوق الجماعية، ويطلق عليها اخرون الجيل الرابع من الحقوق.[22]

---

21 - إسماعيل يحي رضوان عدارية، مبادي حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية مبنية علي التكريم والعدل، مجلة كلية أصول الدين -الصراط - السنة الثانية، العدد الثالث، سنه 2000م ص 79- 90

22 علي حسن أبوبكر، الأليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثالث عشر/ يونيو 2019، ص 463. 464.

المبحث الثاني: التحديات تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان ودور المؤسسات الدينية والقانونية والاجتماعية في تعزيز حقوق الانسان في ليبيا وأهم المعاهدات الدولية والإقليمية التي تعتبر ليبيا طرفا فيها.

أولاً: التحديات تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان

أ. التحديات القانونية

دائمًا ما تكون هناك فجوة بعد التغييرات والثورات في جميع المجتمعات، وأهمها الفجوة القانونية، السياسية، الأمنية، والقضائية. هذه الفجوة تسبب العديد من التحديات في تطبيق القوانين والالتزام بالأنظمة المتبعة، سواء من أفراد المجتمع أو من المؤسسات التابعة للدولة. ومن بين هذه التحديات، وأهمها، تطبيق والامتثال لحقوق الإنسان في المجتمع.

بعد التغيير والثورة، غالبًا ما تصدر قوانين وقرارات تمنح سلطة الدولة صلاحيات واسعة تتجاوز الحدود الطبيعية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الدخول في إطار تعسفي. هذا يشكل تهديدًا بعدم الامتثال لحقوق الإنسان، وينطبق ذلك على المؤسسات السياسية، التنفيذية، والأمنية. فبعض الأفعال التي تُرتكب تُعد انتهاكات لحقوق الإنسان، ولكن لا يمكن تجريم أو معاقبة مرتكبيها بسبب الأوضاع السياسية والأمنية.

من خلال ما تم ذكره، يظهر لنا أن الجانب القانوني يمثل أحد أكبر العوائق التي تحول دون تطبيق حقوق الإنسان وفقًا للشريعة الإسلامية. إذ أن العديد من هذه القوانين والقرارات لا تُحاسب مرتكبي الانتهاكات ومخالفي القوانين. لذلك، تحتاج هذه القوانين إلى دراسة ومراجعة دقيقة بما يضمن المحافظة على الأمن وترسيخ الاستقرار مع حماية حقوق الإنسان وعدم الإضرار بأحد.

ويتطلب ذلك رفع الحصانات عن جميع مرتكبي الجرائم وتطبيق القانون بشكل شفاف صريح[23].

ب. التحديات السياسية والامنية

التحديات السياسية تُعتبر واحدة من أبرز القضايا التي تواجه الدول والمجتمعات على مدار التاريخ وحتى اليوم، يمكن أن تتنوع هذه التحديات بين قضايا داخلية ترتبط بالحكم والتوازن بين السلطات، وأخرى خارجية تتعلق بالعلاقات الدولية والصراعات الإقليمية، فيما يتعلق القضايا الداخلية الانقسامات السياسية المستمرة بين الحكومات المتنافسة في الشرق والغرب الليبي، نتج عنه انعدام الاستقرار السياسي في البلاد، كما أن عدم انتخاب رئيس للبلاد والاستفتاء علي الدستور انهاء الفترة الانتقالية في البلاد جعل والوضع السياسي هش للغاية، كما أن الأوضاع الأمنية الهشة التي تعيق تطبيق القوانين والالتزام بحقوق الإنسان تكون أحد الأسباب في عدم تطبيق معايير حقوق الانسان في البلاد، إن تأثير التدخلات الخارجية والصراعات المسلحة على استقرار النظام القانوني والسياسي ما يسبب فراغ بين الحكومات الشعب.

حيث أن تطبيق معايير حقوق الانسان تحتاج إلى استقرار سياسي تمام من أجل عمل المؤسسات ومتابعة قضايا حقوق الانسان بشكل دقيق.[24]

ج. التحديات الاجتماعية والاقتصادية

ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان، حيث تؤدي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير العادلة إلى انتهاكات حقوقية، بينما يساهم احترام حقوق الإنسان في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فيما يلي استعراض لأهم هذه التحديات:

1_ الفقر وانعدام المساواة:

يعيش عدد كبير من الناس تحت خط الفقر، مما يحرمهم من أبسط حقوقهم الأساسية مثل الغذاء، الصحة، والتعليم. وللفقر تأثير كبير على حقوق الإنسان؛ حيث يؤدي إلى انتهاك الحق في مستوى معيشي لائق، كما يتسبب ضعف الموارد في ضياع حق التعليم.

23 سلوى فوزي الدغيلي (العدالة الانتقالية في ليبيا بين الحكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية) مجلة دراسات قانونية العدد الثامن والعشرون 2018. ص 232

24 - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): التنمية البشرية وحقوق الإنسان، 2021.

2_ البطالة:
تؤدي البطالة وحاجة الناس إلى المال إلى زيادة معدلات الجرائم وعدم الاستقرار، كما تؤثر على كرامة الإنسان، مما يشكل انتهاكًا مباشرًا لحقوقه الأساسية.
3_الأمية وضعف التعليم:
يؤدي انعدام التعليم وانتشار الأمية في المجتمع إلى تقليل الفرص المتاحة للأفراد، ويحرمهم من الارتقاء الاجتماعي والثقافي. كما يُعد ذلك سببًا في انتهاك حق المشاركة المتكافئة في المجتمع.
4_ التمييز الاجتماعي:
التمييز ضد بعض الأقليات أو الفئات داخل المجتمع يُعتبر انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، ويعزز الشعور بالظلم والتهميش.
5_ النزوح القسري بسبب الحروب:
الحروب والنزاعات تؤدي إلى نزوح قسري أو إجباري، مما يضطر الناس إلى ترك منازلهم وممتلكاتهم والانتقال إلى أماكن جديدة. هذا الوضع يعرضهم لانتهاكات حقوقية، مثل فقدان الأمن، السكن، والصحة[25].

ثانياً: دور المؤسسات الدينية والقانونية والاجتماعية في تعزيز حقوق الانسان في ليبيا.
دور المؤسسات الدينية والقانونية والاجتماعية في تعزيز حقوق الإنسان
حقوق الإنسان تعد من القيم الأساسية التي تسعى جميع المجتمعات إلى تحقيقها وتعزيزها. وتلعب المؤسسات الدينية، القانونية، والاجتماعية دورًا محوريًا في ترسيخ هذه الحقوق وضمان التزام الأفراد والمجتمعات بها. فيما يلي استعراض لدور هذه المؤسسات وأهميتها في تعزيز حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى مصادر ومراجع موثوقة:
أ. دور المؤسسات الدينية
تعزيز القيم الأخلاقية والإنسانية:
المؤسسات الدينية تُعزز قيم المساواة، العدالة، والتسامح التي تُعد جزءًا جوهريًا من حقوق الإنسان.
الشريعة الإسلامية، على سبيل المثال، كرّمت الإنسان ووضعت حقوقه ضمن إطار واضح يتماشى مع الفطرة الإنسانية.
التوعية والتوجيه:
تعمل المؤسسات الدينية من خلال الخطب والبرامج التعليمية على نشر الوعي بحقوق الإنسان وكيفية الالتزام بها.
تدعو إلى التسامح ونبذ العنف والتمييز.
الرقابة على الانتهاكات:
تقوم بدور رقابي من خلال توجيه النقد للأعمال التي تتنافى مع القيم الدينية والإنسانية[26].
ب. دور المؤسسات القانونية
سن القوانين التي تحمي حقوق الإنسان:
المؤسسات القانونية تضع الأطر التشريعية التي تضمن حماية الحقوق الأساسية مثل الحق في الحرية، التعليم، والصحة[27].
تنفيذ القانون ومحاسبة المخالفين:
تضمن المؤسسات القانونية تنفيذ القوانين بفعالية ومعاقبة من ينتهكون حقوق الإنسان.
الاستقلالية والعدالة:
استقلال القضاء يعزز الثقة في النظام القانوني ويضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد[28].

25 - تقرير هيومن رايتس ووتش حول العدالة في ليبيا (2022)
https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/libya
26 - القرضاوي، د. يوسف. فقه الدولة في الإسلام سنة النشر بلا، ص 87- 105.
27 - الجمعية العامة للأمم المتحدة. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.
28 - فتحي عبد الكريم. القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ج. دور المؤسسات الاجتماعية

1_تعزيز الوعي المجتمعي:

المؤسسات الاجتماعية، مثل المنظمات غير الحكومية، تعمل على نشر الوعي بحقوق الإنسان من خلال الحملات والبرامج التثقيفية[29].

2_دعم الفئات المهمشة:

تقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء، الأطفال، وذوي الإعاقة لضمان حصولهم على حقوقهم.

3_خلق بيئة داعمة:

تعزيز القيم الاجتماعية التي تحترم حقوق الإنسان مثل التسامح والتعاون.

4_الدعوة للإصلاح:

تسهم في الضغط على الحكومات والمؤسسات لتبني سياسات تحترم حقوق الإنسان[30].

5_التكامل بين المؤسسات:

تتكامل أدوار المؤسسات الدينية والقانونية والاجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان:

- المؤسسات الدينية تؤسس القيم الأخلاقية.
- المؤسسات القانونية تترجم هذه القيم إلى قوانين ملزمة.
- المؤسسات الاجتماعية تعمل على ضمان الالتزام بهذه القوانين.

ثالثاً: أهم المعاهدات الدولية والإقليمية التي تعتبر ليبيا طرفا فيها

أ. المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان

1_الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:(1948)

ليبيا تدعم مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يضع الأساس لمعايير حقوق الإنسان.

2_العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:(1966)

انضمت ليبيا إلى العهد الذي يضمن حقوقًا مثل حرية التعبير، وحرية التجمع، والحق في المحاكمة العادلة.

3_العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:(1966)

تلتزم ليبيا بضمان حقوق مثل التعليم، والصحة، والعمل، ومستوى معيشي لائق.

4_الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري:(1965)

ليبيا طرف في هذه الاتفاقية التي تلزم الدول بمكافحة التمييز العنصري في جميع أشكاله.

5_اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:(1979)

انضمت ليبيا إلى هذه الاتفاقية التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

6_اتفاقية حقوق الطفل:(1989)

تلتزم ليبيا بحقوق الطفل بما في ذلك التعليم، والحماية من الاستغلال، والرعاية الصحية.

7_اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:(2006)

ليبيا طرف في هذه الاتفاقية التي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

8_اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهين:(1984)

انضمت ليبيا إلى الاتفاقية التي تحظر التعذيب وتلزم الدول بضمان عدم ممارسته.

9_إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (1990).

كما أن ليبيا من ضم الدول الموقعة على اعلان القاهرة حول حقوق الانسان في الإسلام.[31]

ب. اتفاقيات إقليمية:

1_الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:(1981)

كدولة عضو في الاتحاد الأفريقي، ليبيا ملتزمة بمبادئ الميثاق الذي يعزز حقوق الإنسان في القارة.

2_الميثاق العربي لحقوق الإنسان:(2004)

29 - هيومن رايتس ووتش. تقارير حقوق الإنسان السنوية.

30 - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): التنمية البشرية وحقوق الإنسان، 2021.

31 - إعلان القاهرة حقوق الإنسان في الإسلام، الصادر القاهرة 14 محرم 1411ه، 5 أغسطس 1990م.

ليبيا طرف في هذا الميثاق الذي يعزز حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

ج. معاهدات أخرى متعلقة بحقوق الإنسان:

1_ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين:(1951)

ليبيا طرف في بروتوكول عام 1967 الخاص باللاجئين.

2_ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري:(2006)

ليبيا انضمت لتعزيز مكافحة الاختفاء القسري.

3_ اتفاقيات جنيف الأربع (1949) والبروتوكولات الإضافية:

ليبيا ملزمة بالقانون الدولي الإنساني، الذي يهدف إلى حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة.

4_ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:(2000)

تلتزم ليبيا بمكافحة الجريمة المنظمة التي قد تؤثر على حقوق الإنسان[32].

الخاتمة

أولاً: النتائج

1_ يُعد الدين الإسلامي رائدًا في حماية حقوق الإنسان منذ بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، حيث أكدت الشريعة الإسلامية، من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية، على ضرورة صون حقوق الإنسان وحمايتها بشكل مفصل وشامل.

2_ جميع المعاهدات الدولية والإقليمية والعربية المتعلقة بحقوق الإنسان لم تقدم جديدًا مقارنة بما أقره الدين الإسلامي، إذ إن الإسلام سبق هذه المعاهدات بقرون في وضع أسس واضحة وشاملة لحقوق الإنسان. تتميز مبادئ الإسلام بشموليتها ومرونتها، مما يجعلها صالحة لكل زمان ومكان، حيث كرّمت الشريعة الإسلامية الإنسان وأكدت حقوقه دون تمييز، وجعلت من العدالة والمساواة والتسامح ركائز أساسية لتحقيق كرامة الإنسان وحريته.

3_ من أبرز التحديات التي تعيق تطبيق حقوق الإنسان في ليبيا التحديات القانونية، السياسية، الأمنية، والاجتماعية، خاصة في ظل الأوضاع التي أعقبت الثورة. فقد أدى عدم الاستقرار المستمر، وعدم انتهاء المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى الانقسام السياسي المتواصل، إلى تفاقم هذه التحديات وتأثيرها على حماية حقوق الإنسان في البلاد.

4_ تلعب المؤسسات الدينية، القانونية، والاجتماعية دورًا محوريًا في توعية الناس بحقوق الإنسان وتعريفهم بكيفية ممارسة هذه الحقوق للدفاع عن أنفسهم وحمايتهم من مختلف التهديدات. كما تتحمل المؤسسات القانونية والقضائية مسؤولية كبيرة في تطبيق القوانين وضمان حماية المواطنين من أي تعسف أو انتهاك لحقوقهم.

5_ تُعد ليبيا من الدول الموقعة على معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية والعربية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويستند نظامها التشريعي إلى الشريعة الإسلامية، مما يُبرز التزامها المبدئي بحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر متمثلًا في كيفية تطبيق هذه القوانين والمعاهدات، بالإضافة إلى توفير البيئة المناسبة والظروف الملائمة لضمان تنفيذها بشكل فعال.

ثانياً: التوصيات

1. يوصي الباحث السلطة التشريعية في ليبيا بإصدار قوانين أكثر صرامة لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتطبيقها بفعالية في البلاد.
2. تعزيز دور الهيئات القضائية في تنفيذ القوانين والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وضمان الالتزام بها.
3. تعزيز دور المؤسسات الدينية والاجتماعية في نشر الوعي بحقوق الإنسان وتثقيف المجتمع بأهميتها.

32 الأمم المتحدة نظام معاهدات حقوق الإنسان، صحيفة وقائع رقم 30 التنقيح (1)، الأمم المتحدة نيويورك جنيف، 2012.

ثالثاً: المراجع

1. القران الكريم
2. إسماعيل يحي رضوان عدارية، مبادي حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية مبنية على التكريم والعدل، مجلة كلية أصول الدين -الصراط -السنة الثانية، العدد الثالث، سنه 2000م.
3. إعلان القاهرة حقوق الإنسان في الإسلام، الصادر القاهرة 14 محرم 1411ه، 5 أغسطس 1990م.
4. الأمم المتحدة نظام معاهدات حقوق الإنسان، صحيفة وقائع رقم 30 التنقيح (1)، الأمم المتحدة نيويورك جنيف، 2012.
5. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): التنمية البشرية وحقوق الإنسان، 2021.
6. تقرير هيومن رايتس ووتش حول العدالة في ليبيا 2022.-https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/libya.
7. الجمعية العامة للأمم المتحدة. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.
8. د. محمد نور فرحات الجزء الأول الطبعة الثانية دار النشر النهضة العربية سنة النشر:2019.
9. الراوي ابن عباس رضي الله، كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء. اخرجه صحيح البخاري: حديث رقم 1395 المكتبة الشاملة حديث صحيح.
10. الراوي أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي - رضي الله عنه، كتاب الجامع الصحيح للسنن والمسانيد - رواه مسلم (2564) – ص165 المكتبة الشاملة الحديث صحيح.
11. الراوي جابر بن عبد الله المحدث الألباني، المصد غاية المرام ص 313 التخريج: أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء) (100/3)، والبيهقي في (شعب الإيمان) (5137). الحديث صحيح
12. الراوي: أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي المحدث: البخاري المصدر: صحيح البخاري الصفحة أو الرقم: 6970 حكم المحدث: صحيح.
13. الراوي: المقدام بن معدي كرب المحدث: الألباني المصدر: صحيح الجامع الصفحة أو الرقم: 5546 حكم المحدث: صحيح التخريج: أخرجه البخاري (2072).
14. سلوى فوزي الدغيلي (العدالة الانتقالية في ليبيا بين الحكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية) مجلة دراسات قانونية العدد الثامن والعشرون 2018.
15. عبد الكريم، عوض خليفة. القانون الدولي لحقوق الإنسان. دار الجامعة الجديدة (2013).
16. علي حسن أبوبكر، الأليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثالث عشر/ يونيو 2019.
17. القرضاوي، د. يوسف. فقه الدولة في الإسلام سنة النشر بلا.
18. كتاب مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التشريع الجنائي الإسلامي وحقوق الإنسان - المكتبة الشاملة ص 264 https://shamela.ws/book/8356/20908#p9
19. لسان العرب، الامام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري الجزء الرابع ط الرابعة 2004 مادة الحق ، دار النشر: دار المعارف.
20. مجلة مجمع الفقه الإسلامي مجموعه مؤلفين - كتاب مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التشريع الجنائي الإسلامي وحقوق الإنسان - المكتبة الشاملة جزء 13 .
21. محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القران مؤسسة العالمي للمطبوعات، بيروت، ج 10، 1997.
22. هيومن رايتس ووتش. تقارير حقوق الإنسان السنوية.